الثورة
الخميس 1 محرم 1433هـ 15 نوفمبر 2012م العدد (17529)

عدد الدراجات النارية بتعز أصبح يساوي عدد سكان المدينة

فوضى الموتورات في تعز أسرع طريقة للنقل والانتحار

> كم من الجرائم ترتكب باسم الحرّية؟ وكم من حوادث وسرقات ومخالفات ترتكب بواسطة الدراجات النارية، الفالتة من عقالها، والمتمردة على كل القوانين تحت ذرائع مختلفة، التوفير في النفقات ووسيلة لرزق العيال والسرعة في إتمام المهمات، وفي الإجمال، تأتي النتائج بأسوأ العواقب.

الدراجات النارية المتمردة، وتحت شعارات خادعة، بواسطتها عمّت الفوضى وبواسطتها تعددت الحوادث وكل ضحاياها من جنس البشر ، ومن خلالها كثرت أعمال السطو على الأموال العامة والخاصة، محلات ومؤسسات ومصارف، بسببها ضاعت حقوق المتضررين الذين إما أصبحوا في عاهة دائمة وإما مقتولين وإما مسروقين لتدخل جميع قضاياها في النهاية عالم المجهول والتناسي.

الدراجات النارية، على كثرتها، حوّلت الشوارع والزقازق والأحياء، إلى مناطق مستباحة لها، وجعلت المستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية على أنواعها، مملأى بضحاياها، والقسم الأكبر أصبح بفضلها من المعاقين الدائمين.

يتساءل العديد من المواطنين بمحافظة تعز لماذا لم تطبق قيادة السلطة المحلية بالمحافظة وفي غيرها من محافظات الجمهورية ما طُبق في مدينة عدن في منع الدراجات النارية من دخول المدينة واستباحة شوارعها؟ وإلى متى يبقى سائقو الموتورات في تعز يسرحون ويمرحون ويعيثون فوضى؟ ومتى يكفّ أصحاب الوساطات عن التدخل لصالح سائقي الدراجات، ضاربين عرض الحائط بالقوانين والأحكام التي ترعى هذا القطاع، ولا سيما أن لدى القوى الأمنية والمعنيين الاحصائيات المثبتة لما سببته هذه الآفة النكراء من مآسٍ وضحايا بين المواطنين.

فأصبح من المطلوب الحزم والحسم، لوضع حدّ نهائي للفوضى المستشرية، على هذا الصعيد، وترك الأمور لأصحاب الاختصاص فقط، وتطبيق القوانين النافذة بحذافيرها ، بحق المخالفين أياً كانوا.

تعز/ محمد عبدالله قائد

توجيهات بضبط الدراجات المخالفة

قيادة وزارة الداخلية كانت قد وجهت إدارات الأمن بالمحافظات وأمانة العاصمة، وكذا الإدارة العامة للمرور وفروعها في مختلف محافظات الجمهورية بحظر حركة الدراجات النارية غير المرقمة في الشوارع والطرقات في عموم المحافظات ، وضبط الدراجات النارية المخالفة وفقا للقانون المروري المعمول به في بلادنا.

وأكدت قيادة الوزارة في توجيهها على ضرورة تنظيم حملات أمنية ومرورية يومية لضبط الدراجات المخالفة وغير المرقمة لما لها من أثر سلبي على الحركة المرورية والسلامة العامة لمستخدمي الطرقات.

نفسها قيادة وزارة الداخلية أكدت للإخوة سائقي الدراجات النارية غير المرقمة بالتوجه إلى الإدارة العامة للمرور وفروعها في المحافظات لترقيم دراجاتهم حتى لا يعرضوا أنفسهم ودراجاتهم للإجراءات القانونية ، مؤكدة أن الأرقام الخاصة بالدراجات النارية موجودة في كافة إدارات المرور.

مركز الإعلام الأمني التابع لوزارة الداخلية قال أن توجيه قيادة الوزارة جاء في عقب التزايد الكبير لحوادث الدراجات النارية التي تسجل شهرياً معدل5 .6-. حالة وفاة بين مستخدمي الدراجات النارية وما بين15 .17-. حالة إصابة ، وكذا تسبب الدراجات النارية غير المرقمة في عدد من الإخلالات الأمنية والجرائم .

الأخ صادق الدعيس – مدير التربية والتعليم – مديرية صالة تحدث من جانبه حول هذا الموضوع بالقول:

– لا يختلف اثنان أن الدراجات النارية "الموتوسيكلات" هي أسرع طريقة للنقل، أو للانتحار. المراهقون يشترونها للكسب الذي سرعان مايتحول إلى مخالفات وتجاوزات وإيذاء للناس وكثير من فئات المجتمع بدأ باستخدام هذه الدراجة النارية لذلك أعدادها تزداد بسرعة قياسية يوماً بعد يوم. فاستخدام الدراجة لا يعترف بتعقيدات العمر ولا بالفوارق الاجتماعية. والكثير من المدرسين يمتلكون إحدى الدراجات أو أكثر، توفيراً للوقت والنفقات جراء الزحمة الرهيبة التي تسبّبها السيارات لمسافات قريبة في قلب تعز. ووجودها اليوم يكاد يصبح الرفيق الدائم للعاطلين عن العمل وللمعلمين وللعساكر ولباعة القات ولكثير من الذين وجدوا فرصة اقتناء هذه الموتورات بديلا عن الاستئجار للباصات أو للتاكسيات ففي زحمة شوارع تعز خصوصاً تجد الدراجات وبكثرة عجيبة.

وكلما قالت وزارة الداخلية اقبضوا على الدراجات غير المرقمة نشاهد تضاعف أعداد هذه الدراجات وتظل توجيهات وزارة الداخلية حبرا على ورق لا أحد ينفذها ولا أحد يستطيع أن يقف أمام سائق دراجة من رجال المرور أو رجال النجدة ولا حتى الأمن القومي.

مصدر تهديد

الأخ خالد حزام الشعبي – المجلس المحلي بالمحافظة قال:

– يعيد الكثيرون أسباب تكاثر أعداد الدراجات في تعز إلى أمر بديهي وبسيط: الأزمة الاقتصادية الخانقة التي لا تسمح لشريحة واسعة من الناس بشراء سيارة حتى وإن كانت صغيرة، والرواتب المتدنية التي قلصت الطبقة الوسطى وسببت انحدارها إلى الطبقة الفقيرة.

لكنّ حال الفلتان والفوضى في تعز بدأت تشكل العنوان الأساسي لعملية سير الدراجات على الطرقات. هكذا تحولت الدراجة من حاجة ملحّة إلى مصدر تهديد يومي غالباً ما ينتهي بكارثة.

فمَن من المارة أو من سائقي السيارات لم يفاجأ بدراجة نارية مسرعة، لاحظها في اللحظة الأخيرة وهي تسدّ طريقه أو تتجاوزه ، هذا عدا عن سلوك دراجة طريقاً عكس السير تفادى صدم سائقها بأعجوبة؟

ومن منا لم تباغته دراجة تتجاوزه بشكل مؤذٍ ومزعج وكأن العابر ذبابة؟

كما أن هناك من يستيقظ ليلاً مذعوراً على "تشفيط" الدراجات المعلنة بدء سيرك بهلواني عظيم لا ينتهي إلا مع ساعات الفجر الأولى؟

أما حكايات التعرض لحادثة نشل تطير معها النقود والصحة، فلها حكاية أخرى. ورغم كل هذه التجاوزات تبقى ملاحقة المخالفين لمعاقبتهم أمراً مطلوباً ولا بد منه كما أنه لا بد من أن يكون هناك مناطق وأماكن آمنة ممنوع قيادة الدراجات النارية فيها.

هوايات خاصة

الأخ عبدالعزيز أحمد سعيد الحاج – مواطن تحدث قائلا:

– بعض سائقي الدراجات لهم هوايات خاصة تعرف بنشل حقائب النساء، وخصوصاً في الأسبوع الأول من الشهر عندما يكون الراتب كاملاً. بعضهم من يفضل العمل بمفرده والبعض الآخر يستعين بشريك، واحد يهتم بالقيادة والسيطرة على الدراجة ليتفرغ شريكه لسحب الحقائب من الزنود الناعمة. تارة بخفة وسهولة، وتارة أخرى بصعوبة وقسوة، ليختفي بعدها الاثنان كالبرق بين السيارات والأحياء. وفي الحالتين تتمّ مراقبة الضحية لمعرفة المحالات التي تدخل إليها ونوعية المشتريات وقيمتها لتقويم المهمة. فالعملية لا تحتمل الفشل، ويكون لعنصري المباغتة والسرعة الدور الأساسي لإنجاح الخطة. ونشير إلى أنه نادراً ما تخرج الطريدة من دون أضرار جسدية، ومنهن من يصبن برضوض أو كدمات أو كسور في أماكن مختلفة من الجسم، نتيجة الدفع الشديد أو درجة مقاومتهن فيخسرن الذراع وحقيبة الذراع ، يا أخي هناك فئة خطيرة هدفها من قيادة الموتور هذا الكلام ومثل هؤلاء جعل الناس ينظرون إلى سائقي الموتورات بنظرة خاطئة لكنهم يستحقون أن نقف أمامهم ونطالب الجهات الأمنية تلغي وجود الموتورات من العمل داخل المدينة ولا بأس أن تعمل في القرى.

حوادث النشل

ليست حوادث النشل وحدها ما يثير الرعب والنقمة في نفوس المواطنين، فهناك أيضاً زمر من صبية الشوارع يستخدمون دراجاتهم للتباهي بالقيام بعمليات بهلوانية وسط الطريق. ويقومون بذلك بين السيارات وبين المارة وتحت المنازل الآهلة، في الليل و النهار زارعين الرعب في قلوب الناس، وخصوصاً الأطفال والعجزة. ومنهم من " يلغم" دراجته حتى تصدر عويلاً أكبر من العادة فيجعل أهالي الشارع بأكمله ينظرون إلى مصدر الصوت فإذا به سائق موتور سيكل فلا يجدون سوى النقمة والحقد والأدعية على أصحاب الموتورات ويكاد لا يخلو أي قسم شرطة من شكاوى المواطنين بهذا الخصوص، حيث أن استعمال الدراجة بدأ يستخدم أكثر فأكثر في عمليات لا أخلاقية كالسلب والشتم، والتجاوزات وإقلاق راحة المواطنين وبث الرعب في نفوسهم. لذا أطالب ويطالب الكثيرون بضرورة وضع حدّ لهذه المضايقات نهائياً وجذرياً وسريعاً، لكن الحكومة بقيت عاجزة عن الملاحقة وتظهر من حين إلى آخر عبر قراراتها التي لاترى النور وإن وجدت فمدينة دون أخرى.

تزايد الطلب على شراء الموتورات

ويقول أصحاب المعارض أن الطلب على الدراجات يتزايد يوماً بعد يوم، وخصوصاً بين الفئة العمرية الممتدة من14 إلى4 . سنة. والغالبية الساحقة من الزبائن تفضل الدراجة المستعملة، لرخص قيمتها وتتفاوت الأسعار حسب حجم الدراجة ونوعها وسرعتها.

الأخ عبدالله محمد ناجي – رئيس قسم التوجيه بإدارة المرور أشار إلى أن هناك فئة قليلة جدا من سائقي الموتورات يلتزمون قوانين السير وتعليماته، أما معظم سائقي الدراجات النارية لا يتورعون عن السير عكس الاتجاه المحدّد، ويستعملون أجهزة اتصالات أثناء قيادتهم، ولا يتقيدون بأي نظام مروري حتى أننا نشاهد كثيرا من يتعامل مع الموتور سيكل كأنه دباب أو ديانا فينقل عبره أشياء لاتصح أن تنقل عبر الموتور سيكل ولكن أصبح كل شيء لدى السائقين ممكنا.

أشياء لا بد منها

الأخ محمد علي أحمد الدشما – رجل مرور قال:

– لو أتيحت لي الفرصة لاتخاذ قرار بهذا الشأن لاتخذت قراراً بالغاء وجود مثل هذه الموتورات لأنها تسبب لنا إرهاقا كبيرا في المتابعة كما أن أصحابها معظمهم غير مهذبين علاوة على أن أحداً منهم لو قام بارتكاب خطأ وصدم إنساناً أو سيارة فإنك سرعان ماترى مجموعة كبيرة من أصحاب الموتورات يشكلون عصابة لإخافة المصدوم وتحميل الطرف الآخر كل المشكلة حتى لو كان سائق الموتور هو المخطىء.

وأضاف: نحن بحاجة إلى تعاون جميع الجهات الأمنية للقضاء على ظاهرة الموتورات التي لاتحمل أرقاما كما أننا بحاجة إلى قرارات ودعم من أجل معاقبة أصحاب المخالفات المتكررة خاصة اولئك الذين يعكسون الخطوط ويسيرون عكس الاتجاهات كاملة ويسببون الازدحام والفوضى ، نحن لن ننجح طالما أن هناك جهات أمنية تصحو بالعام أسبوعاً وتظل نائمة طوال العام وإذا أردنا النظام وتحسين مستوى حركة السير لا بد أن نبدأ بتقليص عدد الموتورات وكذلك تنظيم أصحاب الباصات وما دون ذلك صدقني أن كل القرارات ستظل حبيسة الأدراج.

● المواطنون يسألون: لماذا لاتكون هناك حملة توعية بخطر الموتورات وشرح أضرارها

● هكذا تحولت الدراجة النارية من حاجة ملحة إلى مصدر تهديد يومي غالبا ماينتهي بكارثة

● معظم سائقي الموتورات لايتقيدون بأي نظام ولا يتورعون عن السير عكس الاتجاه

نزع كاتم الصوت

من جهته تحدث الأخ أحمد علي ناصر الحبيشي عن جوانب أخرى من مخاطر الموتورات حيث قال:

– في شارع جمال يكثر استعمال الموتورات باعتباره شارعاً تجارياً ويعتمد الكثير في تنقلاتهم على هذه الموتورات لتخليصهم من الازدحام وهو ما سبب تزايد عدد الحوادث المرورية وكذلك استياء السكان من الضجيج والقلق الذي تسببه وسيلة النقل هذه.

وأضاف: فئة من الشباب لايستخدمون هذه الموتورات لغاية التنقل وقضاء الشؤون ولكن في الغالب للتباهي واستعراض العضلات كيف لا والسرعة جنونية مرفوقة ببعض الألعاب البهلوانية عند هذا وذاك أضف لكون العديد من أصحاب الدراجات النارية ولجلب الانتباه يعمدون لنزع كاتم الصوت فيكون صوت محرك الدراجات يصم الآذان ويقلق راحة المواطنين خاصة والشبان يستمرون في التنقل والاستعراض لساعات متأخرة من الليل فيكون هدير وقرقعة صوت الدراجة يبعد النوم ويخلق الأرق في بعض الأحياء والشوارع العامة.

الافراط في السرعة

هذا الوضع قال عنه عدد من أهالي حارة 26 سبتمبر إنه القلق في أسمى درجاته والتصدي له بات مسؤولية الجميع وواجب احترام النفس الذي فيه حتما احترام للآخرين يجب أن يؤمن به أصحاب الدراجات الذين يقلقون ويسببون الخطر خاصة وأن عدة حوادث تشهدها المدينة من حين لآخر بسبب الإفراط في السرعة لأصحاب الدراجات النارية وعدم احترامهم للإشارات المرورية ومكان التجمعات السكانية.

لابد من ايقاف الاستيراد

ومن جانبه قال الأخ فؤاد ابراهيم– عاقل حارة الجحملية الوسطى :

– يجب إيقاف استيراد هذه الدراجات من الدول المصنعة لما لها من خطورة على حياة السائق والمارة على حد سواء لأن أصحاب هذه الدراجات لا يلتزمون بقواعد المرور ولا بأخلاقيات أدبية مطلوبة أن تكون في هذا السائق حتى وإن كان على موتور سيكل.

نحن بحاجة إلى نظام وقانون

عبدالكريم النظاري– أستاذ وسائق موتور سيكل– يقول:

– برأيي الشخصي المشكلة ليست بالتطبيق وإنما بالقرار نفسه فالدراجة النارية بشكل واقعي لن يستطيع أحد منعها بشكل كامل لأنها حاجة بالنسبة للبعض و متعة للبعض الآخر ولكن الحل هو تنظيم استخدام الآلية من قبل الدولة وتخصيص الاماكن والطرقات المناسبة ووضع القوانين الصارمة لطريقة الاستخدام وبصراحة أكثر نحن بحاجة إلى نظام يساعد في التطبيق السليم ولسنا بحاجة إلى لجان جديدة وقوانين.

لماذا لاتكون هناك حملة توعية بخطر الموتورات

كثير من المواطنين الذين التقينا بهم يضعون تساؤلاتهم أمام إدارة المرور وإدارة التربية والتعليم وكذلك أمام قيادات الجامعات : لماذا لايكون هناك مبادرات بعمل حملة توعية توضح خطر هذه الدراجات النارية وتشرح أضرارها كما تقوم بعمل توعية للسائقين حول كيفية الالتزام بقواعد المرور وبآداب الطريق.

ومعظم المواطنين الذين التقينا بهم أكدوا مطالبتهم بضرورة مصادرة الدراجات النارية التي لاتحمل أرقاما وكذلك مصادرة الموتورات التي يثبت مخالفتها لأكثر من خمس مرات.